

## الموضوع الثالث: تطوير معايير الرقابة في ضوء نظم المعلومات الإلكترونية:

تمت مناقشة الموضوع في الجلسة الثانية المنعقدة في صنعاء/ الجمهورية اليمنية يوم الأربعاء الموافق 2007/5/30م، حيث تم إعداد البحث الشامل التفصيلي من قبل ديوان المحاسبة في دولة قطر ، كما قدمت عشرة أجهزة أوراقها القطرية، وهي على النحو التالي:

– ديوان المحاسبة في الإمارات العربية المتحدة.

– دائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية.

– مجلس المحاسبة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

– ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية.

– ديوان الرقابة المالية في جمهورية العراق.

– ديوان المحاسبة في دولة الكويت.

– ديوان المحاسبة في الجمهورية اللبنانية.

– الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية.

– المجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية.

– الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية.

وقد ترأس ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية جلسة النقاش فيما كان اشترك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية بصفته منسقاً للموضوع.

وقد قدمت مقررة الموضوع (من دولة قطر) بعرض تقرير مختصر عن الموضوع المشار إليه، والذي احتوى على الجوانب التالية:

\* الفصل الأول: معايير الرقابة المالية الحكومية وتشمل:

– ماهية المعايير .

– أهميتها.

– ماهية نظم المعلومات الإلكترونية.

– تطوير معايير الرقابة على ضوء نظم المعلومات الإلكترونية.

\* الفصل الثاني: المعايير المناسبة لنظم المعلومات اليدوية والإلكترونية وتشمل:

– مبادئ أخلاقيات المهنة.

– المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية.

– المعايير العامة في الرقابة الحكومية.

– معايير ذات أهمية أخلاقية.

– المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية.

– معايير صياغة التقارير في الرقابة الحكومية.

\* الفصل الثالث: المعايير المقترح تطويرها واستحداثها وتشمل:

– المبادئ الأساسية.

– المعايير العامة.

– معايير ذات أهمية أخلاقية.

– المعايير الميدانية.

**التوصيات:**

1- السعي لوضع إطار قانوني وإصدار التشريعات اللازمة لتقنين نظم تكنولوجيا المعلومات ومتعلقاتها من التوقيع الإلكتروني والمستندات الإلكترونية وغيرها.

2- تأهيل وتطوير الكوادر البشرية في الأجهزة العليا للرقابة بصفة عامة مع التركيز على مجال الرقابة على الحاسوب ونظم تكنولوجيا المعلومات.

3- توفير أدله وبرامج المراجعة في مجال رقابة الحاسوب ونظم تكنولوجيا المعلومات.

4- تبادل الخبرات ما بين الأجهزة العليا للرقابة في مجال تطبيقات الرقابة على نظم تكنولوجيا المعلومات.

5- التنسيق بين الجهاز الأعلى للرقابة والجهة المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات في الدولة.

6- تعزيز وتطوير الرقابة على نظم تكنولوجيا المعلومات.

7- قيام الأجهزة العليا للرقابة بإنشاء وحدات متخصصة لديها لتقديم الدعم الفني لتلك الأجهزة عند تنفيذها لأعمال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

8- قيام الأجهزة العليا للرقابة بالعمل على بناء قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة تتعلق بمهام المراجعة المختلفة.

9- إعادة النظر من وقت لآخر في السياسات والإجراءات والمعايير المطبقة لدى جهاز الرقابة، فيما يتعلق بمراجعة نظم تكنولوجيا المعلومات بغرض تحديثها وتطويرها لمواكبة التغيرات.